

مظاهر التحول الرقمي للحالة المدنية في الجزائر

Manifestations of digital transformation of Civil Status in Algeria



ط.د قادة عامر

جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)

Ameur.kada@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/12/28

تاريخ القبول: 2025/06/04

تاريخ الارسال: 2025/03/10

ملخص: تهدف الدراسة إلى رصد وإبراز أهم مظاهر رقمنة الحالة المدنية في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمتها في تحسين نوعية الخدمات العمومية من خلال الإعتماد على توليفة من المناهج هي: منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي، والاقتراح القانوني المؤسسي، إضافة إلى أداة المقابلة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن مشروع رقمنة الحالة المدنية يمثل محورا من محاور استراتيجية التحول الرقمي وتجسيد وتطوير قيم المرفق العام والبلدي الإلكتروني في الجزائر، كما أنه عملية متعددة الأبعاد والمستويات لكونه يجمع بين رقمنة مصلحة ووثائق الحالة المدنية، والإجراءات المرتبطة بها، حيث ساهم ذلك في التحسين من نوعية الخدمات العمومية والأداء الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: الحالة المدنية؛ الرقمنة؛ الإدارة الإلكترونية؛ المرفق العام الإلكتروني؛ الخدمة العمومية؛ التحول الرقمي؛ السجل الوطني الآلي.

تصنيف جال: O38، O33، M12، L86، L33، H11.

Abstract: this study aims to monitor and highlight the most significant manifestations of the Digital Transformation of civil status in Algeria, and to assess its contribution to improving the quality of public services. This is achieved through the application of a combination of methodologies, including the case study Method, the descriptive method, and the institutional-legal approach, in addition to the use of interviews as a research tool. The study has reached a set of findings, the most prominent of which is that the civil status digitization project is a central component of the digital transformation strategy and the embodiment and development of the values of the electronic public and municipal service in Algeria. Furthermore, it is a multi-dimensional and multi-level process, as it encompasses the digitization of civil status services and documents, as well as the associated procedures. This has contributed to enhancing the quality of public services and functional performance.

key words: Civil Status; Digitization; E-Administration; Electronic Public Service; Public Service; Digital transformation; Automated National Register.

JEL classification: H11; L33; L86; M12; O33; O38;

مقدمة:

تعتبر الحالة المدنية نظاما معلوماتيا متكاملًا من الوثائق (عقود الميلاد، الزواج والوفاة، البطاقة العائلية، الدفتر العائلي...)، والإجراءات (مسك السجلات، تسجيل البيانات الهامشية، تصحيح الأخطاء...)، والمصالح (مصلحة الحالة المدنية، مكتب مسؤول الحالة المدنية، مكتب الحالة المدنية بمديرية التقنين والشؤون العامة...)، حيث تمثل خاصية من خصائص الشخصية القانونية التي تثبت الهوية الوطنية للشخص الطبيعي وتحدد مركزه القانوني، إضافة إلى أنها تعنى كمصلحة -من مصالح البلدية- بتنظيم حياة الفرد المدنية من ميلاد، منح الاسم، زواج، طلاق، وفاة، وغيرها من الأحداث الهامة التي يمر بها في حياته أو تلك التي تربطه بالسلطة السياسية (الدولة)؛ أي أن الحالة المدنية كمصلحة تهتم بالمعطيات المتعلقة بوقائع الحالة المدنية للمواطنين؛ فترسمها وتسجلها وتحفظها وتقوم بتحيينها.

وعليه، شرعت الجزائر في إطار الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى إحداث تحول رقمي شامل في تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث يكمن الهدف من رقمنة المجال في السعي إلى إرساء نموذج جديد للتسيير في الإدارة المحلية (الإصلاح الإداري) يسمح بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين، ويؤدي إلى عصنة الخدمات العمومية المقدمة من طرف المرفق العام البلدي، ويساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، ويسهل عملية مشاركة الوثائق من خلال إمكانية الوصول المباشر لها عبر الإنترنت، فضلا عن تعزيز سبل مكافحة الفساد وطرق التزوير الوثائقي وسرقة الهوية، وبناء نظام إحصاءات موثوق ومحدث للحالة المدنية والبيانات الديموغرافية، مما يعزز من قيم الشفافية ويؤدي إلى ربح الوقت، والجهد، وتقليص التكلفة.

إشكالية الدراسة:

منذ أن شرعة الجزائر في تجسيد استراتيجية الجزائر الإلكترونية E-Algerie أصبح مشروع التجريد المادي للحالة المدنية وإحلال أساليب وأنماط التسيير الرقمي الإلكتروني بدل ذلك من أولويات الحكومة والسلطات المحلية، خاصة مع استفحال استعمال أدوات وتقنيات الإعلام والاتصال TIC، والتقانة والإنترنت بين المواطنين وداخل الإدارات والمؤسسات العمومية.

تأسيسا على ما سبق ذكره، فإن مشروع رقمنة الحالة المدنية يعتمد في نجاحه على مجموعة من العمليات والسياسات والنشاطات المعقدة التي تربط بين المستويين المركزي والمحلي، وتتميز بمجموعة من المظاهر تعالجها إشكالية الدراسة التي جاءت كالآتي:

ما هي مظاهر رقمنة الحالة المدنية وأشكالها في الجزائر؟ وإلى أي مدى ساهم المشروع في تحسين نوعية الخدمة العمومية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- رصد أهم مظاهر رقمنة الحالة المدنية ودورها في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- معالجة الحالة المدنية كنظام عبر التطرق لرقمنة وثائق الحالة المدنية والإجراءات المتعلقة بها.

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية والعملية للدراسة في كونها تعالج أحد أهم المحاور الاستراتيجية التي يقوم عليها مشروع الجزائر الإلكترونية الرامي إلى الدفع بعجلة التنمية ومكافحة الفساد، وإصلاح العلاقة بين الإدارة والمواطن، وبحكم أن موضوع رقمنة الحالة المدنية يمثل أبرز تجارب الرقمنة وتطبيقاتها في الجزائر، أصبح من الضروري تسليط الضوء على هذه المواضيع وفق المعايير والمقتضيات الأكاديمية والعلمية، إضافة إلى المعطيات المستقاة من الواقع؛ خاصة مع الاعتماد على أداة المقابلة الحرة في إجراء الدراسة

كما أن الدراسة تعالج الحالة المدنية كنظام متكامل، وتسليط الضوء على مظهرها ومستوياتها ما يساهم في توضيحها وإبرازها لمختلف الأصناف المهتمة بالموضوع.

فرضيات الدراسة:

- يساهم مشروع رقمنة الحالة المدنية في تحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة من طرف المرفق العام البلدي؛
- يساهم مشروع رقمنة الحالة المدنية في تحسين الأداء الوظيفي لمستخدمي مصلحة الحالة المدنية؛

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على المناهج، والمقتربات الآتية:

- منهج دراسة الحالة: نعتمد على المنهج في دراسة العلاقة بين المتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة، خصوصا وأن الموضوع يتعلق بالتحول الرقمي للحالة المدنية بالجزائر، كما أنه تم الاعتماد على أداة المقابلة الحرة ببلدية البرج، ولاية معسكر؛
- المنهج الوصفي باعتماد أسلوب التحليل: وذلك من خلال عرض المعطيات والمعلومات المذكورة في ثنايا الدراسة، وتحليلها وفق أطر منهجية محددة، للخروج بحلول واقعية وعملية وأكاديمية؛
- الاقتراب: بحكم أن الدراسة لها بعدين مؤسساتي وقانوني، فإن الاقتراب الأمثل للتوظيف في هذه الحالة هو الاقتراب القانوني المؤسساتي؛
- أداة المقابلة: بحكم أن الدراسة ذات طبيعة ومنهج كفي، فإن أداة المقابلة من بين أهم الأدوات البحثية التي تساعد على إجراء هذا النوع من الدراسات، خاصة وأننا استفدنا من تكوين على مستوى بلدية البرج، بولاية معسكر، وعليه تم توظيف أهم ما تم جمعه وتحليله من معلومات بما يتوافق وموضوع الدراسة.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة وفرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من المحاور تشكل في مجموعها نظاما متكاملا للحالة المدنية؛ حيث جاء المحور الأول بعنوان رقمنة مصلحة الحالة المدنية، أما في المحور الثاني تم التطرق إلى السجل الآلي، في حين تم التطرق في المحور الثالث إلى رقمنة وثائق الحالة المدنية، أما المحور الرابع فتعلق برقمنة الإجراءات، وتم التطرق إلى رقمنة الوثائق البيومترية في المحور الأخير.

مشروع رقمنة الحالة المدنية مشروع استراتيجي ووطني -مع شموليته للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج- هذا ما يجعله يخضع لمبادئ المرفق العام والخدمة العمومية، ويستوجب بالضرورة تعميم مظاهر الرقمنة في كل أنحاء التراب الوطني، وتحقيق متطلباتها؛ هذا بغرض ضمان انتفاع جميع المواطنين بمختلف مستوياتهم وظروف معيشتهم من مزايا وأهداف هذا المشروع، فما هي أهم مظاهره؟

1. رقمنة مصلحة الحالة المدنية.

على مستوى البلديات -وملحقاتها- تم التزود بخادم Serveur كبير لحفظ البيانات، حيث يتم وضع الخادم في غرفة خاصة، مع حاسوبين أساسيين (عامر، رقمنة الحالة المدنية، 2023): الأول مخصص للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ويحتوي على بيانات المواطنين الخارجيين (المولودين والمقيمين خارج نطاق البلدية)، والثاني مخصص للسجل البلدي الآلي للحالة المدنية والذي يحتوي على بيانات المواطنين الداخليين (المحليين)، ويتم تسيير الحاسوبين عبر تطبيق SQL Serveur 2008/2017 R2، حيث يتم إدارة قاعدة البيانات الأساسية والتحكم فيها من خلال هذه التطبيقات أو نظام التسيير الذي يمكن المسؤولين من الولوج إلى قاعدة البيانات المحلية والوطنية والتي تحتوي على جداول تتيح كل أدوات الرقمنة، مما يجعلها أساس عملية التحول الرقمي لأنها بمثابة وسيط بين الخادم الرئيسي Serveur وبين مسؤول رقمنة الحالة المدنية.

فضلا عن ذلك، تم استحداث الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية الإلكترونية منذ سنة 2017، بدأ ببطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، ثم رخصة السياقة، حيث يستقبل الشباك طلبات المرتفقين الراغبين في الحصول على الوثائق البيومترية خاصتهم (بلواضح، التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023)، 2024، صفحة 498).

أما على مستوى مصلحة الحالة المدنية فقد تم تجهيز المكاتب والشبائيك بالحواسيب ولواحقها من ماسحات ضوئية، طابعات، وغيرها من عتاد الإعلام الآلي العصري، وتم الربط بين هذه الآلات وبين الموزع الرئيسي بالشبكة العنكبوتية Internet وشبكة الإعلام الداخلية Intranet والخارجية extranet، فضلا عن ربط الحواسيب بموقع إلكتروني وتزويدها ب (عامر، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

1- التطبيقات مثل: تطبيقية السجل البلدي الأوتوماتيكي للحالة المدنية "الشباك الموحد"، تطبيق فحص رقمنة الحالة المدنية الخاص بالمهندسين مسؤولي رقمنة الحالة المدنية والذي يسمح باكتشاف العقود غير المصورة رقميا، والأخرى غير المحجوزة وغير المصادق عليها، تطبيقية الحالة المدنية، تطبيقية خاصة بالبطاقة العائلية للحالة المدنية، التطبيقية الخاصة بشهادة الإقامة، تطبيقية Pool Saisie Naissance, Décis et Mariage وغيرها من التطبيقات المتاحة على مستوى المصلحة ومكتب مسؤول الحالة المدنية؛

2- البرامج مثل: HTML، XML، PDF، Excel؛

3- الأنظمة وقواعد البيانات اللازمة لتخزين وفرز واستخراج الوثائق، وحماية البيانات من الاختراقات والاختلالات الطارئة (أحمد، 2018، صفحة 205).

في نفس السياق، تم تزويد مصالح الحالة المدنية (الشبابيك) في البلديات بسجل رقمي أوتوماتيكي -كما أشرنا آنفا-، حيث يسمح السجل باستخراج نسخ أصلية من عقود الميلاد، الزواج، والوفاة، إضافة إلى شهادة الميلاد، بطاقة أو شهادة الإقامة، شهادة الوفاة، البطاقة العائلية، شهادة عدم الزواج وعدم الطلاق، شهادة الحياة للضرورة، إضافة إلى التنسيق مع مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية، ومصلحة البيوميتري... إلخ، إضافة إلى ذلك؛ وإلى جانب السجل البلدي أو المحلي الأوتوماتيكي تم إعداد برامج في كل بلديات الوطن تستند إلى قاعدة معطيات يمكنها استيعاب 10000 طلب في نفس الوقت يتم من خلالها تسليم عقود الحالة المدنية المسجلة أو الممسوحة ضوئيا والحصول عليها من أي بلدية في التراب الوطني (شبحاوي، 2017-2018، صفحة 89)، وعليه أصبح من الممكن سحب وثائق الحالة المدنية واستصدارها من خلال شبابيك إلكترونية تعتمد في مهامها على تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والإعلام الآلي. من الناحية الإجرائية، مرت عملية رقمنة مصلحة الحالة المدنية بمختلف البلديات بمراحل أساسية، هي (عامر، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

- 1- الانطلاق في عملية رقمنة الحالة المدنية منذ شهر أبريل سنة 2010، وذلك من خلال الشروع في عملية ترتيب سجلات الحالة المدنية وإحصائها؛
- 2- تجهيز مصلحة الحالة المدنية بمختلف الأجهزة والوسائل الإلكترونية المتعلقة بالرقمنة، وأجهزة الإعلام الآلي، مع ربطها بالشبكة العنكبوتية والشبكة الداخلية والخارجية؛
- 3- بداية تكوين مسؤولي الحالة المدنية، حيث تم ترقية تقني ومهندسي الإعلام الآلي في مختلف البلديات إلى منصب مسؤول رقمنة الحالة المدنية للتكفل بالجانب التقني والفني للرقمنة؛ وقد استفادوا مع العديد من موظفي الحالة المدنية من تكوين متخصص ومكثف في مقرات الولاية ومراكز التكوين حول عمليات الرقمنة، وطرق استعمال الأجهزة الآلية والمساحات الضوئية في استخراج الوثائق وإجراء التصحيح المتعلقة بها بالطرق السليمة والصحيحة؛
- 4- بداية مرحلة نسخ سجلات الحالة المدنية ورقمنتها، فضلا عن الشروع في تقديم الخدمات عن طريق أجهزة الإعلام الآلي منذ سنة 2015، والقيام بإجراءات التصحيح وفق التطبيقات والأنظمة المخصصة للرقمنة؛
- 5- "الشروع في حجز البيانات الخاصة عبر استخراج الوثائق غير المحجوزة مسبقا من خلال الشبكة المحلية منذ سنة 2016، حيث تتمثل هذه الوثائق في: وثائق الحالة المدنية المحررة باللغة الفرنسية، الشهادة العائلية، وبطاقة الإقامة؛
- 6- بداية تثبيت التطبيقات الجديدة مثل: تطبيقية الخدمة الوطنية سنة 2016، تطبيقية إعلان بيان الزواج والطلاق والوفاة سنة 2019، والتطبيقية الوطنية للعائلات سنة 2022" (بلواضح و قادة، نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر: - دراسة حالة: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة -، 2024، صفحة 568)؛

7- استحداث -على مستوى مجموعة من البلديات الجزائرية- نظام معلوماتي خاص بالعائلات تمثل في "البطاقة الوطنية للعائلات" التي تتيح إمكانية استخراج شهادة الحالة العائلية عبر بطاقة التعريف الوطنية فقط دون الحاجة إلى الدفتر العائلي (بلواضح و قادة، نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر: - دراسة حالة: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة -، 2024، صفحة 571)؛

وتجسد هذه المراحل خطوات التحول والتطور السلس من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الرقمية؛ أي التحول الرقمي، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين مصالح الولاية والبلديات التابعة لها، ومن بين النصوص التنظيمية التي نظمت العملية نذكر (عامر، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

-مراسلة وزارة الداخلية رقم 1463 المؤرخة في 13 فيفري 2014 المتضمنة الترخيص لضباط الحالة المدنية بالبلديات تنفيذ التعليمات رقم 1435 مع ضرورة الإسراع في إمضاء وتسليم شهادات الميلاد للمعني من أي بلدية كانت على مستوى الوطن" (حمزة و بلحسيني، 2024، صفحة 329).

-التعليمات رقم 1072 المؤرخة في 24 نوفمبر 2016، المتعلقة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية؛

-البرقية رقم 716 المؤرخة في 23 أوت 2017، المتضمنة تنفيذ مجموعة من التعليمات التقنية لضمان سير الأرضية البيومترية؛

-البرقية رقم 149 المؤرخة في 25 فيفري 2018، المتعلقة بتعميم النظام الجديد "الشباك الإلكتروني" على الأرضيات البيومترية؛

-البرقية رقم 19082 المؤرخة في 23 جويلية 2018، المتعلقة بإدماج قاعدة بيانات الحالة المدنية للمواطنين المولودين بالخارج في السجل الآلي.

من الناحية العملية، ساهمت عملية دمج أجهزة الإعلام الآلي وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ضمن مصلحة الحالة المدنية في تحسين نوعية الخدمات العمومية خصوصا من ناحية:

1- توفير الوقت والجهد للمواطنين والأعوان أثناء استخراج وثائق الحالة المدنية، فالوثيقة التي كانت تأخذ وقت كبير بين التحرير اليدوي وبين الإمضاء والتصديق، أصبحت تستخرج أو حتى تصحح في ثواني معدودة؛

2- التقليل من الأخطاء المحتملة والمتكررة التي كانت تشوب وثائق الحالة المدنية بسبب تحرير البيانات الشخصية بخط اليد؛

3- توفير فائض من الموظفين والأعوان في مصلحة الحالة المدنية والمصلحة البيومترية، ومنه إعادة تصريفهم على المصالح التي تسجل نقص في المستخدمين؛

4- حفظ سجلات الحالة المدنية من التعرض لمختلف أشكال الفساد مثل: الضياع والتلف والتهميش، مع توفير مساحات تخزين كبيرة ونسخ إلكترونية منها؛

5- ترشيد الإنفاق بفعل إدماج التكنولوجيا والرقمنة في العمل الإداري؛

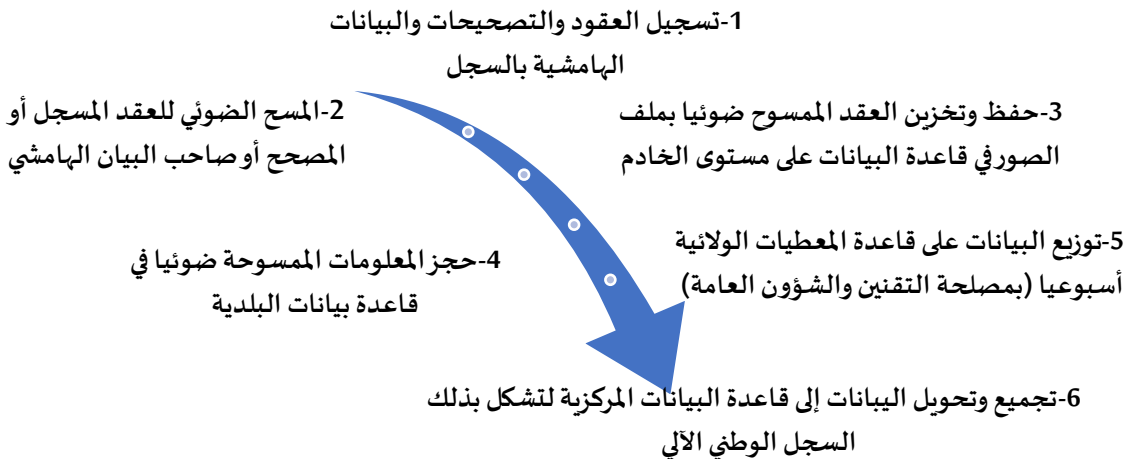
- 6- زيادة نسبة الأداء والمردودية بفعل استخراج الوثائق المدنية بطريقة إلكترونية، ومنه ارتفاع عدد ونسب الوثائق المستخرجة بشكل يومي؛
- 7- رقمنة مصلحة الحالة المدنية يعني التحول من الإدارة التقليدية إلى الرقمية، وبالتالي تجسيد مبدأ هام من مبادئ المرفق العام وهو القابلية للتكيف مع المستجدات، ومع التغير الحاصل في مجالات الإدارة والتسيير والتكنولوجيا؛

2. السجل الآلي.

يعتبر السجل الوطني الآلي من بين المستجدات التي جاء بها القانون رقم 08-14 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، المتعلق بالحالة المدنية، حيث خصص القسم الرابع من القانون للسجل الوطني الآلي، وعرف في المادتين 25 مكرر و25 مكرر 1 أنه "سجل يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية، إضافة إلى البعثات الدبلوماسية، الدوائر القنصلية، المؤسسات العمومية المعنية ولا سيما المصالح المركزية لوزارة العدل، حيث يركز عبر وسيلة رقمية عقود الميلاد، الزواج، والوفيات، ومختلف التعديلات والتصحيحات والإغفالات أو التصحيحات التي يتم تدوينها في السجلات الثلاثة" (الشعبية، القانون رقم 08-14، 2014)، ويعتبر السجل الآلي بمثابة قاعدة معطيات في شكل صور رقمية مصورة أو ممسوحة ضوئياً من السجلات الأصلية، حيث تم الشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية بتاريخ 15 فيفري من سنة 2014 (بلواضح وقادة، نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر: - دراسة حالة: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة -، 2024، صفحة 565)، علاوة على ذلك وبموجب التعليم رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014 وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على عاتقها مهمة رقمنة أزيد من 98 مليون وثيقة حالة مدنية، عبر استحداث شبكتين محلية Local ومركزية National تعمل بالتنسيق بينها ووفق نهج التطوير الداخلي (العابدين و جزار ، 2024 ، صفحة 655)

وتمر عملية تسجيل العقود بالسجل الوطني الآلي بالمراحل الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: مراحل تسجيل العقود في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية



المصدر: (عامر و قندوز، تطبيقات الإدارة الرقمية في الجزائر: رقمنة الحالة المدنية أنموذج، المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 2023، صفحة 12).

وعليه تم بعد استحداث السجل الإلكتروني بسنة إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وعليه تتجلى أهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في كونه يمثل أهم خطوة نحو الانتقال إلى استراتيجية "0 ورقة، 0 حركة، 0 دينار" في الإدارة بغرض عصنة الخدمة العمومية، كما أنه يوفر قاعدة معطيات وبيانات ضخمة للسلطات المحلية والمركزية، ومنه المساهمة في تحقيق مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، فضلا عن أنه مستودع للوثائق الخاصة بالأفراد.

دعما لعملية التحول الرقمي السلس والناجح عموما، ولإنجاح مشروع رقمنة الحالة المدنية تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية بعد القانون رقم 14-08 المذكور أعلاه؛ التي من بينها (الترتيب وفق سنة الإصدار):

- المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فبراير 2014 المحدد لقائمة وثائق الحالة المدنية؛

- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصنة العدالة؛

- القانون 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين؛

- المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية؛

- المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 05 ماي 2016 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة إلكترونيا؛

- المرسوم تنفيذي رقم 23-316 المؤرخ في 06 سبتمبر 2023 المتعلق بالرقم التعريفي الوطني الوحيد.

ومن بين الآثار التي خلفها السجل الوطني الآلي على الخدمة العمومية، نذكر ما يلي (أحمد، 2018، الصفحات 210-212):

- التقليل في مدونة الحالة المدنية، أي التقليل من عدد وثائق الحالة المدنية إلى 14 وثيقة، وتحسين نوعيتها، فضلا عن الزيادة في مدد صلاحية عقود ووثائق الحالة المدنية؛

- توفير قاعدة بيانات ومعطيات رقمية، بالتالي تجسيد معالم الخدمة العمومية الإلكترونية، والخدمة العمومية الرقمية المقدمة عن بعد، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات وإحصائيات ومعطيات؛

- إعفاء المرتفقين من تقديم الوثائق التي توجد في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وبالتالي التقليل من عدد الوثائق المطلوبة في حالة تكوين ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر، ورخصة السياقة؛ أو في حالة طلب وثائق الحالة المدنية في قطاع العدالة (حفيظة، 2022، صفحة 153)، أو الوثائق المطلوبة في الملفات الإدارية؛

- الربط بين مختلف المؤسسات والإدارات العمومية والمحلية، وضمان السلاسة في التنسيق بينها؛

- تخفيف عبأ وعناء التنقل عن المواطنين، حيث أصبح بإمكان المواطن استخراج نسخ طبق الأصل للعقود

من أي بلدية في التراب الوطني، ودون التوجه إلى المحاكم المختصة إقليمياً في حالة وجود تصحيحات هامشية (سعيدة و مقبل، 2018، صفحة 156)؛
-التطوير من مبادئ المرفق العام، خاصة من حيث التكيف.

3.رقمنة وثائق الحالة المدنية.

تعني عملية رقمنة وثائق الحالة المدنية إمكانية استخراجها عن بعد واستصدارها بطريقة إلكترونية، حيث تتمتع وثيقة الحالة المدنية المرسلّة بالطريقة الإلكترونية بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 15-315، 2015)، كما حدد القرارين الوزاريين المؤرخين في 29 ديسمبر 2014، و 26 سبتمبر 2021 المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية الصادرة بالطريقة الإلكترونية ولطرق نسخها، وبالتالي تتمتع وثيقة الحالة المدنية المستخرجة بطريقة إلكترونية رقمية أو عن بعد بنفس الحجية والآثار والقوة القانونية والإدارية التي تتمتع بها الوثيقة الورقية المستخرجة بطريقة تقليدية عادية.

في نفس السياق، تعتبر المنصة الرقمية لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد وتقديم الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الداخلية سواء من خلال موقعها الرسمي أو من خلال البوابة الإلكترونية للخدمات العامة من أبرز مظاهر رقمنة وثائق وعقود الحالة المدنية، حيث تتيح إمكانية استخراجها عن بعد، ودون الحاجة إلى التوجه إلى مصالح الحالة المدنية، فيكفي التوفر على جهاز آلي وشبكة إنترنت للحصول على شهادة الميلاد، أو الوفاة، أو عقد الزواج، شهادة ميلاد s12، طلب الوثائق البيومترية، ودون الحاجة إلى المصادقة عليها من طرف ضابط الحالة المدنية؛ بل يكفي التوفر على تطبيق لقراءة رمز الاستجابة السريع QR، ويعتبر ذلك بمثابة شبك إلكتروني؛ حيث أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بيانا سنة 2021 يتضمن الإطلاق الرسمي لخدمة الشباك عن بعد من خلال الأرضية الرقمية الموضوعة في الموقع الإلكتروني للوزارة www.interieur.gov.dz، أين تم رقمنة ما يقارب 50 ملف تمس بالعديد من مناحي الحياة بما فيها الحالة المدنية (علي، محاضرات أُلقيت على تلامذة المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الثالثة، تخصص المؤسسات والإدارات العمومية، 2023، صفحة 05).

علاوة على ذلك، ومنذ عام 2020 استحدثت الوزارة ضمن الموقع الرسمي لها العديد من الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر البوابة الإلكترونية عن بعد، حيث تتمثل أبرزها فيما يلي (العمرانية، 2025):
-الشباك عن بعد: وهو موقع يتم من خلاله إدراج رقم التعريف الوطني الخاص بالمعني، ورقم بطاقة التعريف الوطني، ثم يتحصل على مجموعة من الخدمات الإلكترونية (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 15-315، 2015)، وذلك بعد تحديد وجهته؛

-خدمات عبر الإنترنت: وهي نافذة تمكن المستفيدين من الحصول على شهادة الميلاد 12خ، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وجواز السفر البيومتري، وهذا عبر اتباع مجموعة من الإجراءات إلكترونياً؛

-الحالة المدنية عن بعد: وهي خدمة يمكن من خلالها طلب واستخراج شهادة الميلاد، الزواج أو الوفاة، فبعد اختيار الوثيقة المراد استخراجها، تنبثق نافذة لتسجيل الطلب والحصول على نسخة رقمية من الشهادة ترسل إلى إيميل Email المعني.

في ذات السياق، وتبعاً للمرسوم رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 المذكور آنفاً؛ تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية -كما أشرنا سابقاً- ويكون ذلك من خلال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وبتوقيع إلكتروني موصوف عبر طرف ثالث موثوق لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والذي يتكفل بضمان أمن وسلامة الوثائق والتوقيعات التي يتم إصدارها ويتحمل كل المسؤوليات القانونية المرتبط بها، وبغرض توثيق هوية الموقع الفعلي للوثائق؛ كان قد سبق ذلك إصدار القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والمبين لسياسة التصديق الإلكتروني على الوثائق الرقمية، فضلاً عن وجود الرقم التعريفي الوطني NIN؛ الذي يمثل هوية إلكترونية لكل مواطن تميزه عن غيره من المواطنين، مما يسهل عملية التعرف على الشخص المعني إلكترونيا بحكم أنه يحتوي على مختلف البيانات المتعلقة بالحالة المدنية للأشخاص الطبيعيين (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 15-315، 2015)، إضافة إلى أنه يدرج -حسب نص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المذكور آنفاً- في: سجلات ومستخرجات عقود الحالة المدنية الممسوكة على مستوى البلديات والمصالح القنصلية الجزائرية، الوثائق الرسمية للهوية والتنقل للمواطنين الجزائريين التي تسلمها السلطات الوطنية المختصة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية وضعت تحت تصرف أفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج الحائزين على جواز سفر بيومتري، بوابة إلكترونية تمكنهم من طلب بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية باستعمال رقم التعريف الوطني NIN الذي يحتوي على معلوماتهم المدنية، والموجود على جواز السفر تحت الصورة مباشرة، ورقم جواز السفر (بالخارج، 2025).

وتساهم هذه الخطوة (رقمنة وثائق الحالة المدنية) في محو الخطوط الجغرافية التي تحول بين راحة المواطن في سبيل تحقيق حاجياته، مع توفير الوقت والجهد والتكلفة، إضافة إلى ضمان استمرارية الخدمة العمومية على مدار الأسبوع ولمدة 24 ساعة/24، ومنه تحقيق مبدأ هام من مبادئ سيروية المرفق العام وهو الاستمرارية في تقديم الخدمات العمومية ودوامها في حالات متعددة؛ من بينها: أيام العطل والأيام الوطنية والأعياد، غياب أو تأخر ضباط الحالة المدنية والمفوضين أثناء أوقات العمل الرسمية لأجل التصديق على الوثائق، حالات الإضرابات والكوارث أو الطوارئ مثل: جائحة كوفيد 19، حالات تعطل الحواسيب أو أنظمة استخراج الوثائق، السفر، المرض... إلخ، فضلاً عن تخفيف الضغط على أعوان الحالة المدنية المكلفين بتقديم الخدمات للأفراد الراغبين في استخراج وثائق الحالة المدنية؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يساهم ذلك في التقليل من مظاهر البيروقراطية السلبية وامتصاصها من خلال القضاء على الطوابير الطويلة والإجراءات البيروقراطية المعقدة، وإحلال محلها مظاهر العلاقة الجيدة بين الإدارة والمواطن.

4. رقمنة الإجراءات.

أنشأت وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ سنة 2016 خانة للإجراءات الإدارية عبر موقعها الرسمي وعبر فضاء المواطن، والتي يمكن من خلالها مباشرة العديد من الإجراءات المتعلقة بالحالة المدنية للمواطن، خصوصا فيما يتعلق بطلب نسخة من الدفتر العائلي، تصحيح بيانات ووثائق الحالة المدنية، تحديد مواعيد إبرام عقود الزواج، إضافة إلى تزويد المواطنين داخل وخارج الوطن بمعلومات حول طرق الاستفادة من هذه الخدمات عبر تقديم توضيحات حول: السند القانوني، تكوين الملف، مكان الإيداع وحتى الاستثمارات وكيفية التصحيح.

في نفس السياق يمكن للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات القنصلية المسوكة على مستوى القنصليات أو الممثلات الدبلوماسية، والوثائق المرتبطة بحالتهم المدنية، عبر بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل. يتم تقديم الطلب مع الوثائق المطلوبة لتصحيح سجلات الحالة المدنية (عقد الميلاد، عقد الزواج أو عقد الوفاة) حسب الحالة.

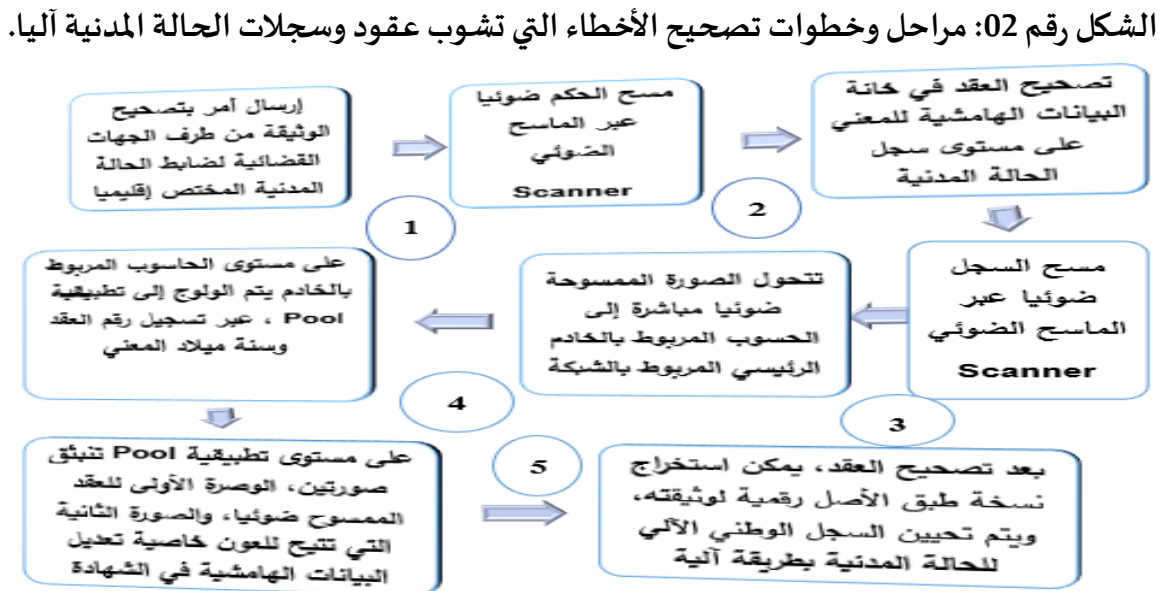
قانونيا وبغرض المساهمة في تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة في مختلف الملفات، وتخفيف الإجراءات الإدارية؛ صاحب مرحلة انطلاق مشروع رقمنة الحالة المدنية إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية بغرض عصنة الخدمة العمومية عبر التقليل من الإجراءات الإدارية (حكيمة، 2021، صفحة 124)، فقد تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2014، المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، كما تم قبله إصدار البرقية رقم 13-3138 المؤرخة في 31 أكتوبر 2013 التي تم بموجبها إلغاء مستخرج عقود رقم 13، وإلغاء العديد من الوثائق على غرار فاتورة شراء المركبات، وعدم ضرورة إدراج بطاقة الإقامة في الملف الخاص بتقييم السيارات، وعدم ضرورة إدراج شهادة ميلاد والد المعني عند انتهاء صلاحية جواز السفر، وغيرها من الإجراءات (حمزة و بلحسيني، 2024، صفحة 327)، ليتم رقمنة مختلف إجراءات تحيين وتصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الآلية بموجب القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية، حيث يتم (خلوية، 2025):

- إرسال قاعدة بيانات محينة من العقود الجديدة كل أسبوع، أو البيانات الهامشية أو الأخطاء المحتملة والمصححة إلى السلطات المركزية عبر تطبيقية الإعلام الآلي من طرف مصلحة الحالة المدنية بالبلدية؛
- تصحيح الأخطاء المتعلقة بحجز معلومات العقد عبر التطبيقية على مستوى البلدية الأم وهو تصحيح إداري، أو عبر تطبيقية "إشارة الأخطاء" إن كان في بلدية مغايرة، أو من خلال حكم قضائي؛ أين تتوسط الإدارة بين المواطن المعني والهيئات القضائية، أو من خلال "الوسيط الإلكتروني" حيث يتم القيام بعمليات تصحيح وثائق الحالة المدنية عبر برنامج معلوماتي مركزي للمعالجة الآلية للمعطيات التي تتعلق بنشاط وزارة العدل، أو القنصليات بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين خارج الوطن (حكيمة، 2021، صفحة 126).

في ذات السياق، أتاح القانون رقم 17-03 المتعلق بالحالة المدنية إمكانية "تقديم طلبات تعويض، إبطال، تصحيح، تعديل أو تسجيل عقود الحالة المدنية، إضافة إلى طلبات تصحيح الأوامر والأحكام

القضائية الصادرة بشأنها أو إرسالها بالطريق الإلكتروني" (الشعبية، المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، المتعلق بالحالة المدنية، 2017)، حيث تمتلك جميع المحاكم الكائنة بالتراب الوطني صلاحية الاستجابة لطلب المعني ومعالجته، ويمكن رفع العريضة إلى وكيل الجمهورية بطلب مكتوب على ورق عادي أو إلكتروني حسب نص المادة رقم 03 من القانون رقم 03-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، إضافة إلى أنه يمكن للنيابة العامة أن تلجأ في إحالتها للحكم وتسجيله للطرق الإلكترونية، كما يمكن أن يكتب الطلب بطريقة إلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة العدل وعبر خدمة التصحيح الإلكتروني ومن ثم تقديم طلب التصحيح (مروان، 2022، صفحة 34).

من الناحية الإجرائية، تمر عملية التصحيح بمرحلتين أساسيتين: تتمثل المرحلة الأولى في التصحيح القضائي -كما أشرنا سابقا-، والمرحلة الثانية تتمثل في التصحيح الإداري على مستوى مصلحة الحالة المدنية، وتتم العملية وفق الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (عامر، رقمنة الحالة المدنية، 2023).

فضلا عن ذلك، ومن الناحية الوقائية والرقابية، استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مركز نداء عبر الرقم 1100 بغرض تلقي انشغالات المواطنين الإدارية والإجابة على استفساراتهم وتسجيل شكاويهم ومعالجتها، فضلا عن استحداث خانة "نشكي" ضمن موقعها الرسمي؛ وهو فضاء رقمي وبوابة إلكترونية وضعت تحت تصرف المواطنين بغرض توثيق شكاويهم وعرائضهم لدى مصالح الوزارة المعنية، أو الولاية أو البلدية بما فيها الشكاوي والعرائض المتعلقة بوقائع حالتهم المدنية.

لقد ساهمت هذه الخطوات الاجرائية في إحلال العديد من مبادئ الحكم الراشد مثل: مبدأ المشاركة، المساواة، الشفافية، والمساواة أمام المرفق العام، وأدت إلى تقليص المظاهر التي كانت تعترض المترفقين من تعنت ومماطلة أو استغلال المنصب لتحقيق المصالح الشخصية في مقابل المصالح العامة، وقد ساهمت أيضا في عصنة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين عبر التقليل من عناء التنقل بين مصالح البلديات

والمحاكم لتصحيح الأخطاء التي تشوب عقود الحالة المدنية، وأدت إلى الربط بين هذه المصالح بغرض تصحيح وتعديل الأخطاء، فضلا عن تقليص واختصار عدد الوثائق المطلوبة لتحقيق هذا الغرض.

5. رقمنة الوثائق البيومترية.

بسبب ارتباط مصلحة الوثائق البيومترية بمصلحة الحالة المدنية، تم بين فترتي 2015-2017 نقل مصلحة الوثائق البيومترية من الدوائر إلى البلديات، ودمج المصالحتين في مديرية واحدة -في البلديات الكبرى- وتم تخصيص المقرات وتجهيزها بمختلف المكاتب، المعدات، وسائل الإعلام والاتصال، وأجهزة التشخيص والإصدار اللازمة لاستخراج الوثائق البيومترية المتمثلة في: بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر، ورخصة السياقة، حيث تم رقمنة هذه الوثائق وفق المسار الكرونولوجي الآتي (يحياوي، 2020، صفحة 47):

1- إستحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، حيث أدمج في السجل الوطني الإلكتروني للحالة المدنية وأدرج في الوثائق الإلكترونية البيومترية للهوية؛

2- إصدار القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010، المحدد للمواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد المتعلق باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الإلكترونيين؛

3- بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني منذ سنة 2012 بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 (بلواضح، التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023)، 2024، صفحة 496)، وبطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية سنة 2016؛

4- إصدار المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أبريل 2017، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها وفق القواعد الجديدة الملزمة لعملية الرقمنة؛

5- إصدار التعليم رقم 693 المؤرخة في 02 أوت 2017، المتعلقة ببداية إطار التعميم التدريجي لإصدار بطاقات التعريف الوطنية الإلكترونية البيومترية، ثم إصدار البرقية رقم 17/922 المؤرخة في 08 سبتمبر 2017، المتعلقة ببداية إطار التعميم التدريجي لإصدار بطاقات التعريف الإلكترونية البيومترية؛

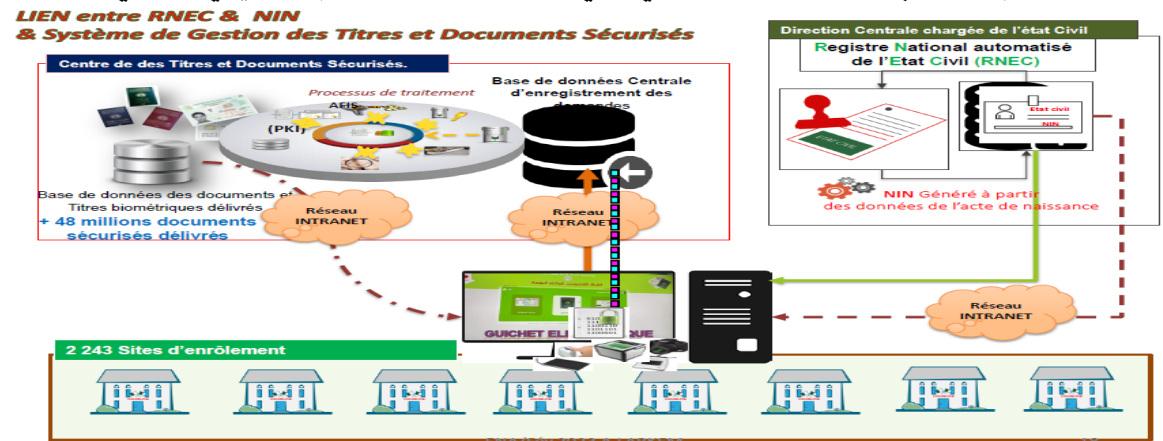
6- إصدار التعليم رقم 37 المؤرخة في 21 سبتمبر 2017، عن مديرية التقنين والشؤون العامة بالولاية بناء على برقية رقم 3144 المؤرخة في 21 سبتمبر 2017 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المتعلقة بعدم إصدار وتسليم بطاقة التعريف الوطنية العادية، أين تم منع إصدار بطاقة التعريف الوطنية الخضراء واستبدالها بالبطاقة الإلكترونية، كما تم نقل صلاحيات إصدارها إلى البلديات بموجب التعليم الوزاري رقم 2339 المؤرخة في 14 سبتمبر 2015 (بلواضح، التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023)، 2024، صفحة 498)؛

7- رقمنة رخصة السياقة بناء على البرقية الوزارية رقم 7307، ثم إصدار أول رخصة سياقة بيومترية إلكترونية بتاريخ 01 أبريل 2018 (بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان 2018) بالمركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة بالحميز؛

8- تحويل رخصة السياقة من رخصة سياقة عادية إلى بيومترية سنة 2019.

وتتجلى مظاهر العلاقة بين الوثائق البيومترية والحالة المدنية من خلال تضمينها للمعلومات الشخصية للمواطن وبيانات الحالة المدنية الخاصة به -كما هو موضح في الشكل رقم 04 أدناه- أي تلك التي تشكل الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN والموجود في بطاقتي التعريف الوطنية ورخصة السياقة الإلكترونيتين، حيث يوفر السجل الوطني الآلي للحالة المدنية قاعدة البيانات والهوية القانونية والرقمية للأفراد التي يتم دمجها في الرقم التعريفي الوطني الوحيد، لتصبح بطاقات الهوية وسيلة للهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني فضلا عن إمكانية الوصول للخدمات الإلكترونية الحيوية عبرها، ذلك من خلال جمع وتسجيل البيانات عند الولادة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ثم يتم دمج رقم الهوية الوطنية في RNEC (علي، محاضرات ألقيت على تلامذة المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الثالثة، تخصص المؤسسات والإدارات العمومية، 2023، صفحة 37)، كما تم دمج رخصة السياقة البيومترية في الشباك الموحد للوثائق البيومترية الإلكترونية والسجل الوطني الآلي للحالة المدنية منذ سنة 2019 (بلواضح، التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023)، 2024، صفحة 498).

الشكل رقم 03: الربط بين السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والرقم التعريفي الوطني الوحيد.



المصدر: (علي، من رقمنة الحالة المدنية إلى الهوية الرقمية: السبل، التجسيد، والآفاق، 2023، صفحة 13)

في نفس السياق، تم استحداث نظام "تطبيقية الشباك الإلكتروني للوثائق المؤمنة G.E" منذ 25 فيفري 2019، خلفا للنظام السابق "تطبيقية طلب جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية" حيث ساهم هذا النظام في (عامر، تدوين بطاقات التعريف الوطني وجواز السفر البيومترين، 2023):

1- ربط التطبيقية مع السجل الوطني للحالة المدنية لتسهيل عملية إعداد الملفات وتدوين معلومات المعني؛

2- تقليص عدد الأوراق المطلوبة في الملفات؛

3- دمج جواز السفر و رخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية؛

4- رقمنة العمليات والإجراءات المتبعة في معالجة الملفات؛

5- إحلال مظاهر الرقمنة وآلياتها مثل: أخذ صور بطرق آلية، أخذ بصمات المعني عبر الآلة، والإمضاء الإلكتروني.

فضلا على ذلك، وتجسيدا لاستراتيجية عصرنه المرافق العمومية، استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق الإلكترونية، فحسب المنشور الوزاري رقم 02-18 المؤرخ في 17 أكتوبر 2018، يعمل الشباك على استقبال طلبات المواطنين الراغبين في الحصول على الوثائق البيومترية، فضلا عن كونه يربط ويقارن بين البيانات الموجودة في قاعدة معطيات الوثائق البيومترية والسجل الوطني الآلي للحالة المدنية بشكل آلي (مخناش، 2020، صفحة 230)، إضافة إلى ذلك أطلقت الوزارة أيضا خدمة الحقبة البيومترية للأشخاص العاجزين عن التنقل إلى المصلحة البيومترية بسبب عوارض المرض.

ولقد حظيت هذه الإجراءات باستحسان المرتفقين، بفضل إعفائهم من العديد من الإجراءات الإدارية البيروقراطية مثل (مخناش، 2020، صفحة 230): تقديم شهادة الميلاد 12خ، الملأ يدوي للاستمارات، تقديم الوثائق الموجودة ضمن قاعدة المعطيات خصوصا تلك المخزنة في السجل الآلي للحالة المدنية،... إلخ، ما أدى إلى الاقتصاد في الوقت والجهد والتكلفة، وتقليص الوثائق المطلوبة لتكوين ملف ثاني عند طلب تجديد الوثائق البيومترية أو عند ضياعها، الحصول على وثائق بيومترية، ذلك من خلال رقمنة تطبيقية معالجة الملفات "تطبيقية الشباك الإلكتروني للوثائق المؤمنة G.E" كما أشرنا سابقا.

6. الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق ذكره، وبعد معالجة الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث المتعلقة بمظاهر رقمنة الحالة المدنية في الجزائر، ومدى مساهمتها في عصرنه وتحسين جودة خدمات الحالة المدنية، وتعزيز سبل الإصلاح الإداري في المرفق العام البلدي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-يشكل مشروع رقمنة الحالة المدنية في الجزائر جزء لا يتجزأ من استراتيجية الجزائر الإلكترونية E-Algérie الرامية إلى إحداث تحول رقمي شامل في الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية، كما أنه عصب استراتيجية "البلدية الإلكترونية" ومن أهم ركائزها؛

-ساهم مشروع رقمنة الحالة المدنية في تحويل الإدارة من طابعها التقليدي إلى الطابع الرقمي الإلكتروني، وفي تحسين الخدمة العمومية والأداء الوظيفي لمستخدمي الحالة المدنية، وأدى إلى تخفيف الأعباء عن المواطنين في تعاملاتهم مع الإدارة، وبالتالي التقليل في الكثير من المظاهر والإجراءات البيروقراطية، وتحقيق المبادئ العامة للمرفق العمومي البلدي والزيادة في مرونتها وتطويرها عبر إعادة هيكلة، فضلا عن تجسيد العديد من مبادئ الحكم الراشد (الشفافية والمشاركة)، وعليه فإن المشروع هو آلية من آليات الإصلاح الإداري، وصورة من صور المرفق العام الإلكتروني، والخدمة العمومية الرقمية.

-ساهم مشروع رقمنة الحالة المدنية في إيجاد وسيلة ربط بين المواطن المحلي وبين الهيئات المركزية، وبين الإدارة المحلية من خلال الأرضيات الرقمية والخدمات المقدمة عن بعد، أو عبر دمج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التسيير الإداري في مصلحة الحالة المدنية، وبالتالي المساهمة في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن.

-لا يزال المشروع -رغم الإنجازات التي تم تحقيقها- يعاني من عدة نقائص من نواحي مختلفة خاصة التقنية، القانونية والتنظيمية، إضافة إلى تحديات أخرى جدير بالسلطات معالجتها لأجل إنجاح عملية التحول الرقمي لنظام الحالة المدنية في الجزائر

ومن خلال الاستنتاجات المتوصل إليها، تقدم الدراسة التوصيات والاقتراحات الآتية:

- إصدار القانون الخاص بالرقمنة؛

-إستحداث آلية أو تطبيقية خاصة بوثائق الحالة المدنية للأجانب المقيمين داخل الجزائر ولهم أبناء ولدو في الجزائر؛

-تعميم النظام المعلوماتي الخاص بالعائلات أو "البطاقة الوطنية للعائلات" على جميع بلديات الوطن؛
-إتاحة إمكانية استخراج كل وثائق الحالة المدنية عن بعد، بالتحديد الوثائق المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فبراير 2014 المحدد لقائمة وثائق الحالة المدنية؛

-الإعتماد على التبادل الإلكتروني لبيانات ومعطيات الحالة المدنية بين مختلف الهيئات والمؤسسات والإدارات العمومية؛

-التبسيط من الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة عند تكوين الملفات الإدارية، من خلال الاقتصار على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية بحكم أنها تحتوي على البيانات والمعلومات الشخصية والمدينة المتعلقة بالمواطن؛

-إتمام إنشاء الصفحات "قيد الإنشاء" على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، حيث لم يتم استكمال العديد منها منذ سنة 2016؛

-التكثيف من حملات التوعية والإعلام المحلي لتكريس قيم المواطنة الرقمية؛

-ضبط الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالمواطنين المولودين في الجزائر من أبوين أجنبيين، بحكم يعتبر عائق من بين العوائق التي تواجهها عملية رقمنة الحالة المدنية؛

-تعميم البرنامج الوطني للألياف البصرية، وشبكة الإنترنت، ومظاهر رقمنة الحالة المدنية في كافة التراب الوطني لتشمل جميع مناطق الظل والمناطق الصحراوية؛
-الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، ومن الثورة الرقمية التي أحدثتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتضمينها في مشروع رقمنة الحالة المدنية للتحول نحو البلدية الذكية؛

7. قائمة المراجع

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (09 أوت، 2014). القانون رقم 14-08. *بعدل ويتم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، والمتعلق بالحالة المدنية، 49*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (10 ديسمبر، 2015). المرسوم التنفيذي رقم 15-315. *يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (10 جانفي، 2017). المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970، المتعلق بالحالة المدنية. *القانون رقم 03-17*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- بشير حفيظة. (2022). النظام القانوني للحالة المدنية في ظل قانون 03/17. *مجلة قضايا معرفية، 02(01)*، 146-159.
- بلدية خلوية. (22 فيفري، 2025). *الحالة المدنية*. تم الاسترداد من بلدية خلوية: <https://cutt.us/nAoUL>
- بن زيان أحمد. (2018). *عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر*. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية (03)، 197-221.
- بولعراس حمزة، و سحنون بلحسيني. (2024). دور الرقمنة في تحسين الخدمات العمومية في الإدارات المحلية: مصلحة الحالة المدنية أنموذجاً. *مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 10(02)*، 318-338.
- رزيقة مخناش. (2020). الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى البلدية في الجزائر. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 06(02)*، 233-253.
- سارة مروان. (2022). مظاهر التنظيم الرقمي للحالة المدنية في القانون الجزائري. *مجلة قضايا معرفية، 02(01)*، 25-44.
- ساردو زين العابدين، و مصطفى جزار. (2024). دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البلدية أنموذجاً. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 648-664*.
- سعد الله بلواضح. (2024). التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023). *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13(01)*، 493-511.
- سعد الله بلواضح، و عامر قادة. (2024). نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر: - دراسة حالة: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة -. *معارف، 19(02)*، 559-578.
- سمية يحيوي. (2020). *عصرنة المرفق العام في الجزائر "رقمنة البلدية أنموذجاً"*. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 06(01)، 49-60.
- عزوز سعيدة، و نسيم مقل. (2018). عصرنة المرافق العمومية في الجزائر... الإدارة الإلكترونية في البلدية أنموذجاً. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 08(01)*، 135-160.
- قادة عامر. (04 نوفمبر، 2023). تدوين بطاقات التعريف الوطني وجواز السفر البيو مترين. (عومر، رئيس مصلحة البيومتري سهام، المحاور) البرج، معسكر، الجزائر.
- قادة عامر. (10 سبتمبر، 2023). رقمنة الحالة المدنية. (غريسي، ضابط الحالة المدنية شهرزاد، المحاور) معسكر، البرج، الجزائر.
- قادة عامر. (05 أفريل، 2023). رقمنة الحالة المدنية. (ابن عامر قرشي، مسؤول الحالة المدنية، المحاور) معسكر، البرج، الجزائر.
- قادة عامر، و عبد القادر قندوز. (المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 2023). تطبيقات الإدارة الرقمية في الجزائر: رقمنة الحالة المدنية أنموذجاً. *الإدارة الرقمية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية بالجزائر*. جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.
- كحيل حكيمة. (2021). نظام تصحيح وثائق الحالة المدنية في ضوء التعديلات القانونية الجديدة. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 10(02)*، 118-133.
- لرقم علي. (01 جوان، 2023). محاضرات أُلقيت على تلامذة المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الثالثة، تخصص المؤسسات والإدارات العمومية. *استراتيجية رقمنة قطاع الداخلية والجماعات المحلية: الإنجازات والآفاق*. الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة مولاي أحمد مدغري.

لرقم علي. (15 فيفري، 2023). من رقمنة الحالة المدنية إلى الهوية الرقمية: السبل، التجسيد، والآفاق. محاضرات ألقيت على تلامذة المدرسة الوطنية للإدارة، السنة الثالثة، تخصص المؤسسات والإدارات العمومية. الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة مولاي أحمد مدغري، غير منشورة.

مراد شياوي. (2017-2018). مذكرة لنيل شهادة التكوين ما بعد التدرج المتخصص. النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر بلدية البوني-دراسة حالة-. باتنة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (20 فيفري، 2025). الحالة المدنية عن بعد. تم الاسترداد من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: <https://etatcivil.interieur.gov.dz>

وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج. (22 فيفري، 2025). الحالة المدنية. تم الاسترداد من وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج: <https://www.mfa.gov.dz/ar/services-for-algerians/civil-status->